أبعاد السياسة الخارجية المغربية تجاه تجمع دول الساحل والصحراء

أ / علي لحويمد(*)

مقدمة :

تعود بدايات العمل الإقليمي في القارة الإفريقية إلى الفترة التي أعقبت استقلال الدول الإفريقية مباشرة، لإدراك الدول الإفريقية حديثة الاستقلال لأنها لاتستطيع بمفردها تحقيق التنمية والتقدم المنشود، فذلك مرتبط بتوفير الإمكانيات والموارد والخبرات. كما أنه يمكن من خلال التعاون بين الدول الإفريقية تجاوز الكثير من عقبات التنمية، فالدول الإفريقية التي ظهرت بعد الاستقلال تتسم بأنها في الغالب دول صغيرة المساحة قليلة السكان، تعوزها الإمكانيات والخبرة اللازمة، وتعاني من الصراعات الداخلية بسبب التنوع العرقي والديني والثقافي(١).

وإدراكا من الدول الإفريقية لهذه الحقائق حاولت الدخول في علاقات اندماج وتكامل فيما بينها، وفي هذا السياق ظهرت العديد من المحاولات والتجارب على مستوى القارة أو على المستوى الجهوي أو الفرعي، وأول هذه التجمعات ظهورا هي الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS التي ظهرت إلى الوجود في سنة ١٩٧٥ واستهدفت تحقيق أهداف اقتصادية، وأحدث هذه التجمعات هو تجمع دول الساحل والصحراء (س.ص) الذي أنشئ عام ١٩٩٨، ويهدف إلى التنسيق السياسي والاقتصادي بين دوله، ويضم٢٨ دولة.

(*) باحث في كلية علوم التربية ومعهد الدراسات الافريقية - جامعة محمد الخامس - بالرباط.

وخلال هذا الفاصل الزمني ظهرت تجمعات إقليمي أخرى وهي الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCAS) في عام ١٩٨٣، والهيئة الحكومية للتنمية (IGAD) في عام ١٩٨٦،وإتحاد المغرب العربي (AMU) في عام ١٩٨٩، ومجموعة التنمية لجنوب إفريقيا (SADC) في عام ١٩٩٢، والسوق المشتركة لشرق جنوب إفريقيا (COMESA) في عام ١٩٩٣[٢].

في هذا السياق، يندرج تجمع دول الساحل والصحراء، هذا الأخير الذي جاءت مبادرة إنشائه في فبراير ١٩٩٨ على يد ليبيا، نتاج تغيرات لعدة ظروف منها ما هو متعلق برؤية القيادة الليبية لمسألة التكتلات الإقليمية، والآخر يتعلق بالظروف الإقليمية والدولية التي مرت بها ليبيا ودفعتها لطرح هذه المبادرة.

ولقد جاء انضمام المغرب لهذا التجمع الإقليمي سنة ٢٠٠١، أثناء قمة الخرطوم في دورتها العادية الثالثة ، بعدما تبين أن هذا التكتل الجهوي يعتبر فضاءا ملائما للدفاع عن مصالحه السياسية، ونواة صلبة لتحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي، باعتباره رهانا مهما لتعزيز علاقات المغرب مع محيطه الإفريقي مستعينا بروابطه الإفريقية المتجدرة.

بحيث ساهم المغرب بشكل قوي في دعم مسار التنمية داخل البلدان الإفريقية، وما يؤكد هذا المسار هو الخطاب الذي وجهه الملك محمد السادس إلى القمة الخامسة لتجمع دول الساحل والصحراء في شهر مارس ٢٠٠٣، والذي من خلاله تم التأكيد على هذا التوجه الإيجابي الذي يشكل نموذجا مثاليا لدعم الحوار مع بلدان الجنوب:

«من هذا المنطلق، فإن المغرب يجدد التأكيد على إلتزامه الراسخ، للإسهام بكل ما أوتي من خبرة وإمكانات، للمضي قدما في تعزيز هذا التوجه، بما يجعل من تجمعنا تجربة رائدة في مجال الاندماج الإفريقي، والتعاون جنوب-جنوب، تحقيقا لما تتطلع إليه أجيالنا الحاضرة والمقبلة، من تقدم وتنمية واستقرار، لاسيما في عصر العولمة والتكتلات القوية، التي لا مكان فيها للكيانات الصورية» [٣].

ادن إلى أي حد يمكن الحديث عن أبعاد السياسة الخارجية المغربية تجاه تجمع دول الساحل والصحراء؟

هذا ولمحاولة الإحاطة بجوانب هذا الموضوع، قسم موضوع الدراسة إلى قسمين:

١: نشأة تجمع دول الساحل والصحراء

٢: أبعاد انضمام المغرب لتجمع دول الساحل والصحراء

١: نشأة تجمع دول الساحل والصحراء :

١-١: الأهداف والمبادئ

لقد جاء في ديباجة المعاهدة المؤسسة لتجمع دول الساحل والصحراء ذكر الاعتبارات التي حدت بالدول الأعضاء إلى إنشاءه، ومنها المصالح المشتركة والروابط الجغرافية والتاريخية والعرقية التي تربط بين شعوب دول التجمع، وأهمية إقامته لمواجهة المشاكل التي تواجه القارة وأبرزها التخلف الاقتصادي وعدم الاستقرار، التي لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال العمل المشترك والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين [٤].

كما شملت معاهدة إنشاء التجمع جملة من الأهداف السياسية والاقتصادية، وقد بدأ التركيز واضحا من طرف الدول الأعضاء في التجمع على الأهداف الاقتصادية لأنها الأكثر إلحاحا، حيث الفقر والافتقار إلى برامج ناجحة للتنمية والتعاون والتكامل، ومن ضمن هذه الأهداف المشار إليها [٥]:

- تسهيل تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال ومصالح مواطني الدول الأعضاء.
- حرية العمل والإقامة والتملك وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية تنقل البضائع والسلع ذات المنشأ الوطني والخدمات.
- زيادة وسائل النقل الجوية والبحرية والبرية والاتصالات بين الدول الأعضاء عن طريق المشروعات المشتركة.

- تنسيق النظم التعليمية والتربوية والثقافية والعلمية والتقنية بين الدول الأعضاء.
- تطوير التعاون في مجلات الأمن العام والتصدي لظواهر التهريب والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات، وتهريب الأسلحة.

ويقوم تجمع دول الساحل والصحراء على جملة من المبادئ التي توجه عمله وتقنن مسيرته، قصد حفظ الأمن والسلام، هذه المبادئ نص عليها مشروع ميثاق الأمن، طبقا للمادة الثانية من المعاهدة المتعلقة بإنشاء تجمع دول ساحل الصحراء الموقعة في الرابع من فبراير ١٩٩٨ بمدينة طرابلس بليبيا[٦]، وفيما يلي أهم المبادئ:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- عدم السماح بقيام أي نشاط معارض أو هدام ضد دولة عضو.
- تسوية النزاعات سلميا.

تعكس المبادئ المشار إليها حالة القلق من عدم الاستقرار القائم في معظم دول المنطقة والأخطار التي تهدد أمنها، والتي تقتضي التنسيق والتعاون والعمل المشترك.

١-٢: مؤسسات تجمع دول الساحل والصحراء.

أشارت معاهدة تجمع دول الساحل والصحراء إلى وجود عدة مؤسسات على رأسها مجلس الرئاسة، إضافة إلى المجلس التنفيذي والأمانة العامة والمجلس الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، ومصرف التنمية إلا أنه لا يوجد بين هذه المؤسسات جهاز قضائي للنظر في الخلافات التي قد تقع بين الدول الأعضاء، خاصة في حال الاختلاف حول تفسير نصوص المعاهدة، وربما يعود ذلك إلى افتقار هذا التجمع كباقي المنظمات الإقليمية الإفريقية الأخرى إلى مثل هذه الأجهزة، أو عدم فاعليتها في حالة وجودها.

- مجلس الرئاسة :

يتكون مجلس الرئاسة من قادة ورؤساء دول التجمع، ويعتبر السلطة العليا فيه، ويحق له إصدار القرارات المتعلقة بالسياسات العامة المنفذة للمعاهدة وأهدافها، كما

يقوم باعتماد القرارات التي تتخذها الأجهزة الأخرى، ويقر القرارات التي تتخذها الأمانة العامة والمجلس التنفيذي، وله أيضا إصدار القرارات واللوائح والتوجيهات اللازمة لتنفيذ أهداف وبرامج التجمع [٧] .

ينعقد مجلس الرئاسة مرة واحدة في السنة،كما يجوز له الاجتماع في دورة غير عادية بناء على طلب أحد الأعضاء، ويجتمع بالتناوب في عواصم الدول الأعضاء، وتقديرا لدور الرئيس الليبي معمر القذافي في إنشاء هذا التجمع، نصت المادة الحادية عشر من المعاهدة المنشئة للتجمع على توليه الدورة الأولى لمجلس الرئاسة، وإعطاء صلاحية تعيين الأمين العام والأمين المساعد للأمانة للسنة الأولى، كما تم اعتماد طرابلس مقرا مؤقتا للأمانة العامة تقديرا لهذا الدور[٨] .

- المجلس التنفيذي:

يتكون المجلس التنفيذي من الأمناء-الوزراء المكلفين بقطاعات العلاقات الخارجية والتعاون والاقتصاد والمالية والتخطيط والداخلية والأمن العام، والمجلس التنفيذي مسؤول أمام مجلس الرئاسة، ويعقد المجلس اجتماعا دوريا كل ستة أشهر، وله أنه يجتمع في دورات غير عادية بدعوى من رئيسه أو بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء، والنصاب القانوني لاجتماعه هو ثلثي الدول الأعضاء، وتتخذ جميع قراراته بالأغلبية البسيطة، أما رئاسة المجلس فهي للدولة المضيفة ومهامه تقليدية تتمثل في إدارة الجلسات والتصويت والنقاش[٩].

وقد أناطت المعاهدة الخاصة بالتجمع بالمجلس التنفيذي عدة مهام منها إعداد البرامج والخطط التكاملية، وتنفيذ قرارات مجلس الرئاسة، والتحضير لدورات مجلس الرئاسة، واقتراح جدول أعماله بالتعاون مع الأمانة العامة للتجمع، وتنفيذ توصيات ونتائج أعمال المجالس الوزارية المختصة، ورفعها إلى مجلس لاعتمادها[١٠].

- الأمانة العامة:

تعتبر الأمانة العامة لتجمع دول الساحل والصحراء إحدى المؤسسات التي أشارت إليها معاهدة إنشاء التجمع في المادة الرابعة، أما تكوينها واختصاصاتها

ونظـام عملهـا فقـد حـدده قـرار مجلس رئـاسـة التجمـع بشـأن النظـام الداخـلـي لأجهـزة التجمـع فـي قمـة سـرت بتـاريـخ ١٤ / ٤ / ١٩٩٩ ، وكذلك القرار الخاص بتحديد مهام الأمانة العامة الصادر عن مجلس الرئاسة أيضا، ففـي القـرار الأول أشـارت المـادة ٣٦ إلى أن الأمانة العامة تتكون من الأمين العام والأمين المساعد وعدد من الموظفين، الذين يتم تعيينهم حسب الحاجة بقرار من أمين عام التجمع، وذلك بالتنسيق مع الدول الأعضاء، مع مراعاة التوزيع الجغرافي قدر الإمكان، وخاصة ما يتعلق بالإطارات العليا، أما أمين عام التجمع والأمين المساعد فيتم تعيينها بقرار من مجلس الرئاسة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد..

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

أشارت المادة الرابعة من معاهدة التجمع إلى وجود هذا المجلس ضمن مؤسسات التجمع، كما أشارت نفس المادة إلى أن اختصاصاته يتم تحديدها من قبل المجلس التنفيذي، وبالفعل صدر قرار المجلس التنفيذي بتشكيل وتحديد صلاحيات المجلس الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، والذي وقعه قادة ورؤساء التجمع في قمة سرت بتاريخ ١٩٩٩/٤/١٤، وقد بين القرار المذكور بأن هذا المجلس هو عبارة عن جهاز استشاري، قد يستشار من قبل رئيس التجمع ويبادر بتقديم المشورة حول الموضوعات ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [١١].

ويقوم المجلس بمساعدة أجهزة الدول الأعضاء، في إعداد التطورات لسياسات وخطط، وبرامج التنمية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالطرق التالية [١٢]:

ويجتمع المجلس مرة واحدة في دورة سنوية، وله أن يجتمع في جلسة طارئة بناء على طلب رئيس التجمع أو رئيس المجلس أو بناء على طلب من إحدى الدول الأعضاء [١٣].

- المصرف الإفريقي للتنمية والتجارة:

يعتبر هذا المصرف أحد المؤسسات التي أشارت إليها المادة الرابعة من معاهدة إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء، وبالفعل وقعت الدول الأعضاء في التجمع اتفاقية إنشاء المصرف الإفريقي للتنمية والتجارة خلال قمة سرت في ليبيا، وقد حدد رأس مال المصرف عند التأسيس بمبلغ ١٠٠ مليون يورو، كما تقرر أن تكون مدينة طرابلس في ليبيا مقرا للمصرف.

إن الهدف من إنشاء المصرف حسب الاتفاقية هو خدمة شعوب التجمع من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وتيسير وتوسيع النمو التجاري بين الدول الأعضاء وبينها وبين الدول الأخرى، وتجميع وتوظيف الموارد المالية للدول الأعضاء في المشروعات الاقتصادية [١٦] ، من خلال تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية وإعطاء الأولوية للمشروعات المنفذة في الدول الأعضاء [١٧] .

٢- أبعاد انضمام المغرب لتجمع دول الساحل والصحراء

٢-١: البعد السياسي

إن أول ما يتبادر إلى الأذهان عندما نتكلم عن البعد السياسي في علاقة المغرب بتجمع دول الساحل والصحراء هي قضية الصحراء، باعتبارها إحدى المحددات الجوهرية في رسم التوجه العام للسياسة الخارجية المغربية.

فمنذ أواسط السبعينات تحديدا بقيت هذه القضية هي الطاغية على ملف العلاقات السياسية بين كل من المملكة المغربية وباقي البلدان الإفريقية، وبذلك يمكن الجزم، بأن مسلسل الاعترافات بما يسمى: «بالجمهورية الصحراوية» من قبل عدد من الدول الإفريقية وقبولها ضمن منظمة الوحدة الإفريقية سنة ١٩٨٤ هو الذي وتر أجواء العلاقات الثنائية و المتعددة الأطراف، وساهم بشكل كبير في تراجع المغرب دبلوماسيا عن الساحة الإفريقية، لكن بالرغم من هذا التراجع والذي كان نتيجة

انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية، إلا أن المغرب أصبح إفريقيا أكثر من ذي قبل ، كما تؤكد ذلك علاقاته الثنائية والمتعددة الأطراف مع كل البلدان الإفريقية، وكما تؤكد ذلك أيضا الزيارات الملكية الرسمية الأخيرة التي قام بها الملك محمد السادس لعدد من البلدان الإفريقية مثل مالي وغينيا ، والتي تأتي في إطار تقوية التضامن والتعاون بين المغرب ومحيطه الإفريقي [١٩].

إن الظروف الصعبة التي عاشها المغرب بعد انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية جعلت صناع القرار في السياسة الخارجية المغربية يفكرون في خلق أساليب جديدة للتعامل مع الأوضاع الجديدة الغير إيجابية بالنسبة للمغرب، حيث ابتكر إستراتيجية جديدة متمثلة في الدبلوماسية البديلة، التي ركز فيها على الانضمام والعمل الفعال داخل التجمعات الإقليمية بالقارة الإفريقية.

وفي هذا الإطار قرر المغرب سنة ٢٠٠١ أثناء القمة المنعقدة بالخرطوم (القمة الثالثة لتجمع دول الساحل والصحراء) الانخراط في هذا التكتل الإقليمي الإفريقي، حيث شارك في كافة أنشطة هذا التكتل الجهوي الذي يعتبر في نظر المسؤولين المغاربة أ فضاء ملائم للدفاع عن المصالح السياسية المغربية.

وفي هذا الصدد ايضا عملت السياسة الخارجية المغربية على حشد المساندة الإفريقية لقضية الصحراء من داخل التجمع ، وذلك من خلال تمتين العلاقات بين الحلفاء التقليديين والانفتاح على بلدان إفريقية أخرى نظرا للمكانة التي تحتلها الدول الإفريقية لدى المغرب بغض النظر على مواقفها بخصوص مشكل الصحراء [٢٠]، ويبدو أن هذه المقاربة ذات فائدة لا لأنها سمحت للمغرب باستعادة ثقة ودعم البلدان الصديقة (السينغال، غينيا، الغابون)، بل لأنها أيضا يسرت إقامة علاقات مع بلدان معارضة بوضوح للأطروحة المغربية بخصوص الصحراء (موزمبيق، انغولا، بنين،) كما أدى إلى تراجع بلدان أخرى عن مواقفها بخصوص الاعتراف بما يسمى «الجمهورية الصحراوية».

لقد صار المغرب على نفس المنوال خصوصا بعد انهيار نظام معمر القدافي، نتج عنه تراجع الدور الليبي ، الشئ الذي ادى بالسياسة الخارجية المغربية الى استغلال هذا المتغير، وبالتالي التطلع للعب دور الريادة من داخل التجمع وكذالك من خلال الحضور في اتخاد القرار داخل هذا التكتل الاقليمي ، هذا اضافة مساهمة السياسة الخارجية المغربية في اعادة تأسيس تجمع س-ص ، عن طريق مطالبة المملكة المغربية خلال الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيدي للتجمع بالرباط بمراجعة وتعديل ميثاقه التاسيسي ، مما سيجعل هذه المنظمة الإقليمية قوية وفاعلة ومساهمة في التنمية في افريقيا،

كما أن من بين الوسائل التي عملت بواسطتها المملكة المغربية على تقوية حضورها داخل تجمع س-ص، هو تكثيف وتنويع الاتصال السياسي والبحث عن تحالفات سياسية جديدة تراعي خدمة المصلحة السياسية المغربية في دول التجمع، وذلك من خلال إعطاء أهمية وألوية للزيارات الملكية الرسمية ذات الطبع السياسي التي يرى فيها جل إن لم نقل كل المراقبين أنها قد تكون مفيدة للمغرب، لأنها ستساهم في تعزيز التعاون مع الأقطار الافريقية وستساعد على إنعاش دور المغرب داخل القارة الإفريقية، وتعزيز دور المغرب في هذه القارة وذلك كمقدمة لاستعادة مكانته وحضوره القاري، وذلك نظرا للدور الذي تلعبه الزيارات الرسمية ذات الطابع السياسي في بناء أجواء الثقة بين القيادات السياسية، إضافة إلى أنها تعتبر أداة ضرورية في تأسيس شبكة من العلاقات الشخصية لدى دوائر اتخاذ القرار السياسي.

وفي هذا السياق قام الملك محمد السادس بزيارات عديدة إلى بلدان غرب افريقيا والتي اغلبها دول منخرطة في تكتل س-ص ، بحيث شملت كل من الغابون، بوركينافاصو، السينغال وموريتانيا، ساحل العاج ، غينيا بساو ، ومالي وعدة بلدان اخرى والتي كان آخرها شهر ماي ٢٠١٥.

إن عامل المصلحة السياسية للمغرب والمتمثل في قضية الصحراء، والبحث عن التوازن الإستراتيجي في إطار التنافس الإقليمي مع الجزائر، سيبقى محددا فاعلا في بناء سياسته الخارجية اتجاه البلدان الإفريقية عامة ودول تجمع الساحل والصحراء بشكل خاص.

وبالتالي يمكن القول أن تجمع دول الساحل والصحراء باعتباره تكتل ذو صبغة جهوية إقليمية، والذي يضم ضمنه مجموعة من الدول والتي تربطها علاقات جيدة مع الدولة المغربية، يمكن أن يكون منبرا هاما للدفاع عن المصالح المغربية والسياسية منها بالخصوص، لاسيما وأن قضية الصحراء تعتبر الهاجس الأول والبعد السياسي الأول في علاقة المغرب بتجمع دول الساحل والصحراء.

٢-٢: البعد الاقتصادي

لقد أصبح العامل الاقتصادي ذو أهمية قصوى في تمتين العلاقات الدبلوماسية بين الدول، وفي السياق ذاته تقوم الدبلوماسية الاقتصادية بدور المكمل للدبلوماسية التقليدية، بحيث أن مقياس حجم الميزان التجاري بين بلدين يؤشر إلى حجم تعاملهما السياسي، وليس هناك من سبيل إلى إقامة علاقات سياسية متوازنة بدون إقامة علاقات اقتصادية متوازنة كذلك [٢١].

ويعتبر الاندماج الاقتصادي Economic Intégration أداة من أدوات السياسة الخارجية، إذ أنه عن طريق هذا الاندماج تحقق الدول بعض المكاسب الاقتصادية، وتواجه به التحديات الاقتصادية التي ترفعها لها دول وتكتلات أجنبية [٢٢]. باعتبار أن التحديات القائمة الآن هي تحديات اقتصادية في المقام الأول [٢٣]. كما أن الاندماج الاقتصادي قد يكون خطوة نحو إندماج سياسي كما كانت الفكرة عند قيام السوق المشتركة. في هذا الصدد نتحدث عن تجمع دول الساحل والصحراء الذي أنشئ لدواعي اقتصادية محضة، وذلك استنادا للمادة الثالثة من ميثاق الاتحاد الإفريقي [٢٤] التي تشجع على تكثيف جهود الدول الإفريقية للنهوض بالأوضاع الاقتصادية في كل أرجاء القارة الإفريقية عبر التكتلات الاقتصادية الجهوية.

إن السياسة الخارجية المغربية ومن انضمامها إلى تجمع دول الساحل والصحراء سعت إلى تعزيز علاقاتها الإقتصادية مع دول هذا التكتل الإقليمي والرفع من مستوى التعاون والمبادلات التجارية تجاهه .

فدراسة المعاملات الاقتصادية والتجارية بين المغرب من جهة ثم الدول الأعضاء في تجمع دول الساحل والصحراء من جهة ثانية، تبين فائضا في الميزان التجاري لصالح تجمع دول الساحل والصحراء سنة ٢٠٠٣ حيث بلغ مجموع الصادرات ٢٧١٩,٤ مليون درهم، في حين بلغ مجموع الواردات ٣٠٠٣,١ مليون درهم أي فائض قدره ٢٨٣,٧ مليون درهم، غير أنه الملاحظ والذي يعتبر مؤشرا إيجابيا، هو ارتفاع نسبة الصادرات ونسبة الواردات في العلاقات التجارية المغربية مع باقي بلدان تجمع الساحل والصحراء.

غير أنه بالرغم من هذا الارتفاع لا في نسبة الصادرات أو في نسبة الواردات، إلا أن الملاحظ دائما هو غلبة نسبة الواردات على نسبة الصادرات، وهذا مرده بالأساس إلى الزيادة الكبيرة التي شهدتها نسبة الواردات المغربية من دول تجمع الساحل والصحراء،بإستثناء سنة ٢٠١٣ والتي عرفت ارتفاع نسبة الصادرات على حساب الواردات فمثلا بلغت واردات المغرب من دول التجمع سنة ٢٠١٣ ما قيمته ٧٦٠٥,١٢ مليون درهم، في المقابل بلغت نسبة الصادرات للمغرب دائما في نفس السنة ١٣١٣٣,٧ مليون درهم بفائض قدره ٥٥٢٨,٥٨ مليون درهم لصالح المغرب، هذا الفائض لصالح هذا الاخير [٢٥] . يمكن القول أن مرده إلى أن الدولة المغربية اصبحت تعطي الأولوية في مبادلاتها التجارية لأسواق البلدان الإفريقية خاصة دول تجمع الساحل والصحراء ، على حساب دول الاتحاد الأوربي والبلدان الأخرى نظرا للأزمة الاقتصادية الاخيرة ولتوضيح أكثر (أنظر الجداول التالية).

الجدول رقم (١) : صادرات المغرب لدول تجمع الساحل والصحراء بمليون درهم

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2013
المجموع	2719.4	2627.9	3072.9	3854.3	4258.5	4918.2	13133.7

المصدر : مكتب الصرف المغربي

تمت صياغة هذا الجدول بناء على معطيات مقدمة من طرف مكتب الصرف المغربي ٢٠١٤.

الجدول رقم (٢): واردات المغرب من دول تجمع الساحل والصحراء بمليون درهم

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2013
المجموع	3003.1	2906	3769	4797.5	6162.8	6654.2	7605.12

المصدر : مكتب الصرف المغربي

تمت صياغة هذا الجدول بناء على معطيات مقدمة من طرف مكتب الصرف المغربي ٢٠١٤.

هذا من جهة أما من جهة ثانية فتواصل دول تجمع الساحل والصحراء هيمنتها على الاستثمارات المباشرة المغربية، حيث بلغ رصيدها سنة٢٠١١ ما يقارب ٦٧٨٨,١٦ مليون درهم، من أصل ٨٥٤٧,٩ مليون درهم لجميع الدول الافريقية. وتعزى هذه المكانة الى اهمية الاستثمارات المنجزة في العديد من بلدان تجمع دول الساحل والصحراء من طرف الشركات المغربية العاملة في عدة قطاعات[٢٦].

٢-٣: البعد الثقافي

إن السياسة الخارجية المغربية متعددة الأبعاد نظرا لما يزخر به المغرب من موقع إستراتيجي منفتح على مختلف الجهات، كما تمتاز السياسة الخارجية المغربية ببعد جهوي ودولي شمولي يتجاوز العلاقات الثنائية إلى العلاقات المتعددة الأطراف في إطار التكتلات والمنظمات الجهوية والدولية، ولقد شكل التعاون الثقافي عنصر ترابط بين المغرب وشركائه في هذا المجال، في إطار دبلوماسية ثقافية، كأداة لتوسيع العلاقات وتعزيز التعاون على كافة المستويات.

ويشكل المغرب نموذجا حيا للحوار الإفريقي – الإفريقي فهو جزء من العالم الإسلامي دينا ولغة وحضارة، وجزء من إفريقيا موقعا ودينا وحضارة[٢٧]، لاسيما وأنه كان للعامل الثقافي الأثر البليغ في تكريس التواجد المغربي في إفريقيا جنوب الصحراء، ذلك أن المصلحة الثقافية تبقى محددا متحكما في العلاقات المغربية الإفريقية، وهذا ليس بجديد بل له جذور تاريخية موغلة في القدم، حيث تكرست من خلال الإمدادات التي بلغتها الحضارة العربية والإسلامية في إفريقيا، وتفاعل الثقافة العربية الإسلامية مع المؤشرات الإفريقية [٢٨].

لقد شكل التعاون الثقافي مع دول التجمع مجالا إستراتيجيا بالنسبة للمغرب، بالنظر إلى دور الفعل الثقافي في التقريب بين الشعوب وتقوية العلاقات بينهما،

وعلى هذا الأساس فقد ارتبط المغرب في علاقاته الثقافية مع عدة دول التكتل قبل تأسيس هذا الأخير، وذلك لإبراز تنوعه الثقافي وإقامة جو من الثقة مع شركائه الثقافيين في إطار علاقات جنوب-جنوب.

أما على مستوى التعاون التقني وتكوين الأطر فقد لعبت الوكالة المغربية للتعاون الدولي دورا بارزا باعتبارها آلية لتنفيذ سياسة التعاون التي تسهر على تنفيذها وزارة الخارجية والتعاون المغربية ، حيث يستقبل المغرب عدد من الطلبة السنغاليين من مختلف المؤسسات التعليمية بالجامعات والمعاهد العليا المتخصصة[٢٩].

ويشكل هذا المجال اقدم انشطة الوكالة المغربية للتعاون الدولي، والذي أعطى نتائج ملموسة ومستدامة، بحيث اصبح المغرب القبلة المفضلة لعدد كثير من الطلبة الأفارقة، الذين يرغبون في متابعة دراستهم العليا في مختلف الجامعات والمعاهد كمعهد الدراسات الإفريقية على سبيل المثال لا الحصر.

فمثلا استقبلت المؤسسات العمومية المغربية، برسم سنة الموسم الأكاديمي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مايقارب ٧٠٤٦ طالبا من أصل ٤١ دولة افريقية منهم ٦٦٦٨ ممنوحا [٣٠].

نستخلص مما سبق أن المحدد الثقافي وعنصر المصلحة الثقافية يبقى محددا متحكما في العلاقات المغربية الإفريقية، كما نستخلص أيضا أن الدبلوماسية الثقافية المغربية باعتبارها أداة للتواصل والتقارب بين الثقافات والحضارات، قد ساهمت في إبراز جزء من إشعاع المغرب الثقافي والحضاري، وذلك من خلال تعدد شركائه الثقافيين.

لهذا شكل التعاون الثقافي مع بعض الدول التي تندرج ضمن تجمع الساحل والصحراء مجالا لتفعيل هذه الدبلوماسية، غير أن هذه الأخيرة تتأثر بمحيطها بحيث تعتريها عراقيل على نجاعة العمل الدبلوماسي الثقافي كتحدي العولمة، والغزو الثقافي، لهذا انخرط المغرب في المنظمات الدولية العاملة في هذا الحقل الثقافي لرفع هذه التحديات والدفاع عن التنوع الثقافي.

٢-٤: البعد الروحي:

إن العلاقات المغربية والإفريقية تتحكم فيها مجموعة من الجوانب الدينية المتمثلة في الروابط الروحية والثقافية المشتركة، وذلك بالنظر للمنافع الاقتصادية والمصالح الوطنية، وكذا الفوائد السياسية التي يمكن اكتسابها من خلال استثمار هذه العوامل الدينية والانتماء للعالم الإسلامي، كأوسع مجموعة بشرية في الوقت الراهن الذي يشمل بدوره بعض البلدان الإفريقية [٣١].

فإذا كان الإسلام هو أكثر الأديان إنتشارا في إفريقيا، حتى انها وصفت بقارة الاسلام فإنه في جوهره بالنسبة للشعوب الافريقية يعد دينا افريقيا انتشر بقوته الذاتية وخصائصه الدفينة ، إنه اكثر الأديان صلاحية وارتباطا بالواقع الافريقي خاصة الدول الغربية من افريقيا [٣٢].

لقد كان للطرق الصوفية والزوايا الدينية ودعاتها ومقدميها دور هام في نشر الإسلام في غرب إفريقيا، وفي الدفاع عنه أمام التيارات الأوربية والحركات التبشيرية المسيحية، وخاصة الطرق التي انتشرت عبر المغرب نحو موريتانيا والسينغال ثم باقي دول غرب إفريقيا ونخص بالذكر هنا الطريقة القادرية والتيجانية وما انبثق منهما من طرق فرعية [٣٣].

ونظرا للدور الفعال والريادي للمغرب في نشر الإسلام والحضارة العربية في غرب إفريقيا، جعله يتوفر على رصيد ديني وروحي مهم في المنطقة، فالإشعاع الروحي للمغرب في دول الساحل والصحراء والمتجدر عبر التاريخ جعل الدبلوماسية المغربية خلال السنوات الأخيرة، تسعى إلى الاعتماد عليه باعتباره محدد من المحددات التي تربط المغرب بمحيطه الإفريقي.

إن علاقة الدولة المغربية مع دول الساحل والصحراء هي علاقة قديمة بقدم التاريخ، تمخض عنها رصيد روحي مهم دفع إلى استمرارية واستقرار هذه العلاقة، الشيء الذي جعل الدبلوماسية المغربية تدرك أهمية هذا الرصيد في علاقتها بدول الساحل والصحراء الأمر الذي دفعها إلى الاهتمام بنوع جديد من الدبلوماسية، يتمثل

في «الدبلوماسية الروحية»، فهذه الأخيرة تهدف إلى تدعيم وتقوية الروابط الدينية والروحية وكذلك روابط الود والصداقة والثقة بين الشعوب خاصة مع دول تجمع الساحل والصحراء، التي تربطها بالمغرب روابط روحية قديمة، ومما يدل على اهتمام أو توظيف المغرب لهذا الرصيد هو ما جاء في خطاب الملك محمد السادس، حيث قال:»..وقد وجهنا دبلوماسيتنا كي تعمل على حسن استثمار التقدم الديمقراطي لبلدنا وإشعاعه الروحي ورصيده التاريخي وموقعه الجيوإستراتيجي...» [٣٤].

وتعتبر الطرق الصوفية الأكثر انتشارا في دول تجمع الساحل والصحراء وخاصة منها الطريقة التيجانية والتي تعتبر اليوم أول طريقة صوفية من حيث تعداد المنتسبين ، وكثرة الزوايا التي أنشأوها ، وشهرة مشاييخها المنتشرين في كل بلاد غرب افريقيا ، ابتداءا من موريتانيا فالسينيغال ومالي وغينيا وساحل العاج وبوركينا فاصو والنيجر ونيجيريا والتوغو وغانا وبنين ، ثم انتشرت في اتجاه الشريط السوداني الكبير ، تشاد و الكاميرون ثم السودان ، اما اصلها فهي بلاد المغرب العربي ، وهكدا نجد أن الطريقة التيجانية هي أول الطرق الصوفية في شمال وغربي افريقيا حاليا ، اما من حيث القدم فالطريقة القادرية أقدم منها ، وقد انتشرت قبلها [٣٥].

ادن فالطريقة التيجانية ترتبط ارتباطا تاريخيا بالمغرب العربي خاصة بالمغرب بفعل حرص المريدين القيام بحجهم الموسمي إلى المغرب قصد أداء واجب الزيارة لمؤسسها سيدي أحمد التيجاني المدفون في مدينة فاس [٣٦].

إن ما يمكن استخلاصه من خلال ما تقدم هو أن البعد الروحي في علاقة المغرب بتجمع دول الساحل والصحراء، أصبحت له أهمية كبرى في السنوات الأخيرة بالنظر إلى الشكل الذي أصبح يطرح به، سواء بسبب التنازع المغربي الجزائري حول الطريقة التيجانية، أو بسبب الضغوط الدولية وخاصة الأمريكية على الدول الإسلامية بضرورة إحياء التصوف (الطرق الصوفية) لمواجهة تحدي ما يسمى بظاهرة الإرهاب.

بالرغم من أن تجمع دول الساحل والصحراء يعتبر من أحدث التكتلات الإقليمية الفرعية في القارة الإفريقية ، وبالرغم كذلك من محدودية نشاطه سياسيا واقتصاديا خاصة بعد انهيار نظام معمر القدافي وحالة الفراغ التي يمر منها ، إلا أنه سار على خطوات إيجابية، ترتب عليها تحقيق جملة من الأهداف التي تأسس من أجلها.

إن نهج السياسة الخارجية المغربية للتنويع والانفتاح، ينم عن الرغبة في استثمار كل الفرص المتاحة للتعاطي مع مختلف التحولات، إذ أصبحت الدبلوماسية المغربية تتميز بالديناميكية والحركية على المستويين السياسي والاقتصادي، في علاقتها بتجمع دول الساحل والصحراء وكل المؤشرات تدل على ذلك، وهذا نابع من طبيعته الإستراتيجية التي نهجتها المملكة . فإلى جانب الثوابت المغربية والمتمثلة أساسا في «قضية الصحراء»، ومحاولة السياسة الخارجية المغربية حشد دعم دول تجمع الساحل والصحراء لقضية الصحراء ، باعتبارها إحدى المحددات الرئيسية في رسم التوجه العام للسياسة الخارجية المغربية، نلاحظ ظهور إستراتيجية موازية تقوم على أساس إعطاء الأهمية كذلك إلى الجانب الإقتصادي في السياسة الخارجية المغربية في علاقتها بدول التجمع، وبذلك أصبحنا نشهد بداية ظهور دبلوماسية اقتصادية منفتحة على أسواق جديدة وذلك في إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية بدول هذا التكتل الإقليمي من أجل ضمان الولاء السياسي.

كما يتبين لنا من خلال دراسة هذا الموضوع أهمية الرصيد الثقافي والروحي للمغرب في علاقته بدول تجمع الساحل والصحراء، هذا الرصيد الذي أصبحت الدبلوماسية المغربية تعتبره إحدى المحددات الرئيسية في علاقتها بدول التجمع.

فبالرغم من ما حققته السياسة الخارجية المغربية في علاقتها بهذا التكتل الإقليمي من خطوات إيجابية وملموسة سياسيا، إقتصاديا، ثقافيا وروحيا، إلا أنها تواجه مجموعة من الإكراهات والتحديات ، ادن ماهي أهم هذه التحديات و الإكراهات ؟

هوامش البحث

١. خالد حنفي علي: الإقليمية الجديدة في إفريقيا اسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء والسادك، السياسة الدولية، عدد ١٤٤، أبريل ٢٠٠١، ص: ١٨٦.

٢. البشير علي الكوت: المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا (دراسة لأبرز المنظمات)، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، دار الكتب الوطنية بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، ص : ٢٥

٣. مقتطف الخطاب الملكي الموجه إلى القمة الخامسة لتجمع دول الساحل والصحراء ١٤ مارس ٢٠٠٣.

٤. أنظر: ديباجة معاهدة إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء.

٥. أنظر: المادة الأولى من معاهدة إنشاء التجمع.

٦. أنظر: المادة الثانية والثالثة من معاهدة إنشاء التجمع.

٧. أنظر: المادة الرابعة من معادة إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء.

٨. أنظر: المادة الحادية عشر من معاهدة إنشاء التجمع.

٩. مسعود عمر مسعود: تجمع دول الساحل والصحراء الواقع الجيوسياسي وآفاق التعاون (دراسة في الجغرافيا السياسية) منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي-ليبيا، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، ص:١٨١.

١٠. أنظر: المادة الرابعة من معاهدة إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء.

١١. أنظر: المادة الرابعة من قرار المجلس التنفيذي بتشكيل وتحديد صلاحيات المجلس الاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

١٢. أنظر: المادة الثانية من قرار المجلس التنفيذي.

١٣. أنظر: المادة الثامنة من نفس القرار السابق.

١٤. أنظر: المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء المصرف الإفريقي للتنمية والتجارة.

١٥. أنظر: المادة الثالثة من نفس الاتفاقية.

١٦. أنظر: ديباجة اتفاقية إنشاء المصرف الإفريقي للتنمية والتجارة.

١٧. انظر: المادة الثانية من الاتفاقية المذكورة أعلاه.

١٨. الحسان بوقنطار: السياسة الخارجية المغربية، الفاعلين والتفاعلات، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة٢٠٠٢ ص:١٩٩.

١٩. تاريخ زيارة الموقع ٠٣/٠٤/٢٠١٤

http://www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAWEB20140304085333/maroc-guinee-mohammed-vi-alpha-conde-maroc-guinee-maroc-visite-du-roi-mohammed-vi-en-guinee-plusieurs-accords-signes.html

٢٠. أنظر التقرير الإستراتيجي للمغرب: مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية (CERSS)، التقرير السنوي ١٠ منشورات أبحاث الرباط، ٢٠١٠/٢٠١٣.

٢١. عبد الهادي بوطالب:»مسيرة الدبلوماسية المغربية العالمية وملامح الدبلوماسية المغربية في القرن الواحد والعشرين» محاضرة ألقاها في النادي الدبلوماسي المغربي بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين لتأسيس وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، منشورة في جريدة الأحداث المغربية، بتاريخ ٢ ماي ٢٠٠١.

٢٢. الدبلوماسية ووسائل السياسة الخارجية معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات واشنطن: تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٤/٦/٢

http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/009.html

٢٣. عبدالواحد الناصر: «المشكلات السياسية الدولية، مشكلات التقاطع بين السياسة الدولية والقانون الدولي والتدبير الدبلوماسي»، مطبعة النجاح، الدارالبيضاء، يناير ٢٠٠٩، ص: ٩٧.

٢٤. أنظر المادة الثالثة من ميثاق الاتحاد الإفريقي.

٢٥. المصدر مكتب الصرف المغربي ٢٠١٤/١١/٠٦ http://www.oc.gov.ma

٢٦. -أنظر نفس المرجع السابق.

٢٧. -حسن الصادقي:»العالم العربي وإفريقيا تحديات الحاضر والمستقبل» المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء التحديات -التعاون، أعمال ندوة ١٥-١٧ أكتوبر ٢٠٠٣ منشورات وزارة الثقافة ص:١٦٤.

٢٨. -عادل مساوي:»البعد التاريخي والديني للمغرب بإفريقيا « مجلة مدارك ، عدد ١، دجنبر ٢٠٠٥ ص:٤٩.

٢٩. -الوافي التامك: دور الدبلوماسية الثقافية في تعزيز العلاقات الخارجية للمغرب، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة،جامعة محمد الخامس أكدال الرباط، السنة الجامعية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ، ص:٥٧.

30. http://www.diplomatie.ma/ arab/le Marocpayssolidaire/Agence Marocaine de cooperation international/tabid/1749/language/en-us de fault.aspx

٣١. -عبد الهادي بوطالب:»مسار الدبلوماسية العالمية ودبلوماسية القرن الحادي والعشرين»، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، الطبعة الأولى ٢٠٠٤ ص:٨٦.

- حمد عبد الرحمان حسن : معالم الظاهرة الاسلامية في افريقيا ، مجلة ملف الاهرام الاستراتيجي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ١٥٢، سنة ٢٠٠٧، ص ٩١.

٣٢. محمد بوستة: المغرب وإفريقيا بين الأمس واليوم أية آفاق، منشورات النادي الدبلوماسي المغربي، مطابع ميثاق الرباط، أكتوبر ٢٠٠٠، ص:٤٦-٤٧.

٣٣. مولاي بوبكر حمداني: الدبلوماسية المغربية في الخطب الملكية من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٠، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس أكدال الرباط، ٢٠٠٣ ص:١١.

٣٤. غانمي عمرو سعيد : الطريقة التيجانية ودورها في نشر الاسلام في غرب افريقيا ، المؤتمر الدولي الاسلام في افريقيا ،

٣٥. منشورات دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة ، الكتاب ١١ ، ٢٦-٢٧ نونبر ٢٠٠٦ ص ١٩٧ و١٩٨ .

٣٦. خالد صار شريف: دور فاس في نشر الطريقة التيجانية في إفريقيا جنوب الصحراء، «فاس وإفريقيا «العلاقات الاقتصادية والثقافية والروحية، معهد الدراسات الإفريقية جامعة محمد الخامس، مطبعة النجاح الدار البيضاء ١٩٩٦. ص:٢٣٦.